

## مغني اللبيب عن كتب الأعراب

وإنما هذا مبني على تسمية جماعة منهم الزمخشري في مفصله الطرف من نحو زيد في الدار جملة ظرفية لكونه عندهم خلفا عن جملة مقدره ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك فان الطرف لا يكون جوابا وإن قلنا إنه جملة .

النوع السابع اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع والاسمية في بعض .

ومن الأول جملة الشرط غير لولا وجملة جواب لو ولولا ولو ما والجملتان بعد لما والجمل

التالية أحرف التحضيض وجملة أخبار أفعال المقاربة وخبر أن المفتوحة بعد لو عند

الزمخشري ومتابعيه نحو ( ولو أنهم آمنوا ) .

ومن الثاني الجملة بعد إذا الفجائية وليتما على الصحيح فيهما .

ومن الوهم في الأول أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين في نحو ( وإن امرأة

خافت ) ( وإن أحد من المشركين استجارك ) و ( إذا السماء انشقت ) إن المرفوع مبتدأ وذلك

خطأ لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم وإنما قاله سهوا وأما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي فلا

يعد ذلك الإعراب خطأ لأن هذا مذهب ذهبوا إليه ولم يقولوه سهوا عن قاعدة نعم الصواب خلاف

قولهم في أصل المسألة وأجازوا أن يكون المرفوع محمولا على إضمار فعل كما يقول الجمهور

وأجاز الكوفيون وجها ثالثا وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير

مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزبلاء